العرب
الأربعاء 2019/11/13
السنة 42 العدد 11527

حزب بريكست يعزز حظوظ جونسون في الانتخابات

الحزب المناهض لبروكسل لن ينافس على مقاعد المحافظين

عزز حزب بريكست حظوظ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في الفوز بغالبية داخل البرلمان القادم بعد إعلانه الانسحاب من 300 دائرة انتخابية فاز بها جونسون ورفاقه المحافظون في الانتخابات الماضية بهدف تجنب تشتت أصوات الناخبين الداعمين لخروج المملكة من التكتل الأوروبي ما قد يصب في مصلحة المعارضة العمالية بزعامة جيريمي كوربين.

لندن – تمكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون من الحصول على هدية في مستهل حملته الانتخابية من خلال تنازل أعلن عنه حزب بريكست بزعامة نايجل فاراج الذي أكد أن حزبه لن ينافس على 317 مقعدا فاز بها حزب المحافظين في عام 2017.

وقال فاراج الإثنين إنّ حزبه لن يترشح خلال الانتخابات التشريعية المبكرة في 12 ديسمبر في أكثر من 300 دائرة يمسكها المحافظون حاليا، وذلك بهدف تجنب تشتيت أصوات الفريق المؤيد للخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفي خطوة جعلت الجنيه الإسترليني يحقق قفزة بسبب زيادة فرص جونسون في الاستمرار في منصبه بعد الانتخابات، قال فاراج إن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يواجه أزمة ولذلك لن ندفع بمرشحين لشغل المقاعد التي يشغلها المحافظون، لكنه سينافس في معظم ما تبقى بما في ذلك بعض الدوائر التي يطمح المحافظون للإطاحة بمرشحي حزب العمال فيها".

وأضاف "حزب بريكست لن ينافس على الثلاثمئة والسبعة عشر مقعدا التي فاز بها المحافظون في الانتخابات الماضية". وكان فاراج تعهد قبل أسبوع بالدفع بما يصل إلى 600 مرشح في الانتخابات إلا إذا خاضها جونسون على أساس الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وتابع "لكن ما سنفعله هو تركيز جهدنا كله على جميع المقاعد التي يشغلها حزب العمال الذي خالف تماما برنامجه لانتخابات عام 2017".

وقال "سننافس أيضا على باقي مقاعد الأحزاب المؤيدة للبقاء في الاتحاد الأوروبي".

وتأتي خطوة حزب بريكست بعد أن واجه وابلا من الاتهامات من المحافظين الذين اتهموه بالمخاطرة بتشتيت أصوات المؤيدين للخروج من الاتحاد الأوروبي وبتعزيز حظوظ العمّاليين الراغبين في إجراء استفتاء جديد، أو أحزاب أخرى مثل الليبراليين الديمقراطيين.

وقالت أستاذة العلوم السياسية في مدرسة لندن للاقتصاد 'لندن سكول أوف ايكونوميكس' سارة هوبولت، إنّ "قرار فاراج يرجّح فوز غالبية محافظة".

وتريح هذه الخطوة زعيم المحافظين إذ يدعو الليبراليون الديمقراطيون إلى وضع حد لبريكست، بينما يتعهد العمّاليون في حال فوزهم بالتفاوض على اتفاق جديد للخروج من الاتحاد الأوروبي، على أن يعرض لاحقا في استفتاء يطرح البقاء ضمن أوروبا كخيار بديل.

وكان التهديد الذي يمثله حزب بريكست لجونسون أحد أكثر جوانب الانتخابات غموضا، فقد أحدث فاراج تحولا في السياسة البريطانية خلال العقد الماضي من خلال اجتذاب ناخبين مؤيدين لحزب المحافظين، مما أرغم رؤساء حكومات متعاقبين على اتخاذ مواقف صارمة من أوروبا لم يسبق لها مثيل. وتتأهب بريطانيا لإجراء انتخابات سابقة لأوانها في 12 ديسمبر بغية اختيار 650 نائبا جديدا في البرلمان من أجل تشكيل حكومة جديدة وكسر جمود خروج المملكة من التكتل الأوروبي.

نايجل فاراج

تنفيذ بريكست يواجه أزمة لذلك لن ننافس على مقاعد المحافظين

وتنقسم بريطانيا إلى 650 دائرة انتخابية، لكل دائرة مقعد في مجلس العموم، حيث تقع 533 دائرة في إنكلترا و59 في اسكتلندا و40 في ويلز و18 في أيرلندا الشمالية. ويدلي الناخبون بأصواتهم في كل دائرة لاختيار مرشح محلي، حيث ينتمي بعض المرشحين إلى حزب سياسي وآخرون مستقلون، ويفوز المرشح الحاصل على أعلى عدد من الأصوات بمقعد. ويبلغ عدد الناخبين المسجلين 45.8 مليون ناخب في إنكلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

ويحق للمواطنين البريطانيين المقيمين في البلاد ممن يبلغون الثامنة عشرة في 12 ديسمبر ومن هم أكبر من ذلك المشاركة في التصويت. كما يحق أيضا لمواطني أيرلندا وبعض دول الكومنولث المقيمين في البلاد الإدلاء بأصواتهم، مثلما يحق للبريطانيين المقيمين في الخارج الإدلاء بأصواتهم إذا كانوا مسجلين للتصويت في بريطانيا خلال الخمس عشرة سنة السابقة.

ويستوجب تحقيق الأغلبية المطلقة بالبرلمان البريطاني 326 مقعدا، غير أن العدد الفعلي اللازم لامتلاك أغلبية عاملة أقل من ذلك، ويرجع ذلك إلى أن النواب المنتخبين عن حزب 'شين فين' في أيرلندا الشمالية لا يشغلون مقاعدهم.

وفي انتخابات 2017 فاز حزب "شين فين" بسبعة مقاعد، الأمر الذي قلص العدد الفعلي المطلوب لامتلاك الأغلبية إلى 322 مقعدا. وإذا لم يفز أي حزب بالأغلبية يطلق على المجلس المنتخب وصف "برلمان معلق".

وإذا حدث ذلك يجوز للأحزاب أن تحاول تشكيل تحالف في ما بينها، بما يحقق لها التأييد الكافي للفوز في أي تصويت في البرلمان.

وفي هذه الحالة يصبح من حق رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون أن يحاول قبل غيره التوصل إلى ترتيب يتيح له الأغلبية في البرلمان.

وقد يتحقق ذلك من خلال ترتيب ائتلاف رسمي مثلما حدث في 2010 بين حزبي المحافظين والديمقراطيين الأحرار.

وقد يكون ذلك من خلال اتفاق خاص مع حزب أصغر لدعم الحكومة مثلما حدث في 2017 بين حزب المحافظين والحزب الاتحادي الديمقراطي.

وإذا لم يتمكن جونسون من تشكيل حكومة يمكنه الاستقالة والتوصية بأن تتاح الفرصة لزعيم أكبر أحزاب المعارضة لتشكيل الحكومة.

تنفس الصعداء

جيش مالي يشن هجوما واسعا على الجهاديين

باماكو – أعلنت حكومة مالي في بيان أن الجيش يشن حاليا هجوما واسعا في وسط البلاد ضد الجهاديين، ما أدى إلى مقتل العديد منهم وذلك في وقت يزداد فيه التوجس من تنامي أنشطة المتطرفين في البلاد.

وأوضحت أن سلاح الجو يقدم تغطية للهجوم الذي تقرر ردا على هجومين شنهما الجهاديون وأوقعا نحو مئة جندي خلال شهر، واعتبرت الحكومة المالية أن هذه الخسائر الأقسى للجيش منذ سنوات.

وأمام هذا الواقع أمر الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بوضع "مفهوم جديد للعمليات يعتمد أساسا على الهجوم".

ويتزامن هذا الهجوم مع عمليات عسكرية تعرف باسم "بورغو 4" تقوم بها قوة برخان الفرنسية إلى جانب قوات محلية في منطقة تلاقي حدود مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

وكانت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي قد أعلنت الأسبوع الماضي إطلاق عملية بورغو 4 خلال زيارة قامت بها إلى المنطقة.

وتابع بيان للحكومة المالية "تشن قوات الدفاع المالية منذ أيام عدة هجوما واسعا ضد القواعد الإرهابية في عدد من البلدات في وسط البلاد".

وأضاف البيان "قتل العديد من الإرهابيين" من دون تحديد عددهم "كما تم تدمير سيارات ودراجات نارية والعثور على أوراق ثبوتية من جنسيات عدة في الأماكن التي ضبطت فيها معدات عسكرية".

وبالرغم من جهود الجيش إلا أن خطر الجماعات المتشددة في مالي في تنام، خصوصا بعد الهجوم الأخير الذي تبناه تنظيم داعش، في الثالث من الشهر الحالي، واستهدف قاعدة عسكرية في قرية بمنطقة ميناكا شمال شرقي البلاد.

وحسب ما أعلنت عنه آنذاك الحكومة المالية، أسفر الهجوم عن مقتل 54 جنديا من بينهم جندي فرنسي ومدني واحد.

ويطرح تدهور الوضع الأمني وتلقي الجيش ضربات قوية علامات استفهام حول قدرة هذا الجيش على مواجهة الجهاديين، وكانت أعمال العنف التي بدأت في الشمال توسعت إلى وسط البلاد وبعدها إلى دول مجاورة.

واستدعت هذه الظروف تدخلات أجنبية أكثر نجاعة لاستئصال التنظيمات المتشددة حيث كثفت فرنسا من هجماتها على معاقل هذه التنظيمات، فيما تفرض واشنطن عقوبات على قادتها، وكانت آخر هذه العقوبات التي أعلنتها وزارة الخزانة الأميركية الخميس، والتي فرضتها على زعيم جماعة إسلامية متشددة في مالي تدعى جبهة تحرير ماسينا.

أردوغان يتحدى أوروبا بمواصلة التنقيب في مياه قبرص

أنقرة – كشفت تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، عن استمرار انتهاج أنقرة لسياسة الهروب إلى الأمام بشأن عمليات التنقيب التي تقوم بها تركيا قبالة سواحل قبرص.

ورفض أردوغان "إنذارات" الاتحاد الأوروبي بخصوص أعمال التنقيب، معلنا أن بلاده لا تبالي بالعقوبات الأوروبية وأنها ستواصل تنفيذ عملياتها.

وكان الاتحاد الأوروبي قد اجتاز، الاثنين، مرحلة جديدة في اتجاه فرض عقوبات على تركيا بسبب "أعمال التنقيب غير الشرعية" التي تقوم بها واعتمد رسميا إطارا قانونيا لاستهداف الأشخاص المعنيين.

وقال أردوغان خلال مؤتمر صحافي في أنقرة "ليست لديكم مصلحة في توجيه إنذارات لتركيا بخصوص علاقاتنا مع قبرص"، مضيفا "لا نعلق أهمية كبرى على ذلك وسنواصل طريقنا".

وأظهرت تصريحات أردوغان الجديدة عزمه على مواصلة ابتزاز الأوروبيين بورقة المهاجرين واللاجئين لتجاوز عقوباتهم.

ولفت أردوغان إلى أن تركيا تؤوي حوالي أربعة ملايين لاجئ غالبيتهم من السوريين، وأنها يمكن أن تفتح الأبواب أمامهم لكي يتجهوا إلى أوروبا.

وسبق لأردوغان أن استعمل ورقة اللاجئين السوريين البالغ عددهم في تركيا نحو 3.6 مليون، للضغط على الاتحاد الأوروبي الذي ينتقد سياسة أنقرة لاسيما في الهجوم الأخير في شمال شرق سوريا. وأصبح بحوزة الرئيس التركي أكثر من ملف يقايض به الدول المنتقدة لسياساته، فيما تحوم حول تركيا عقوبات قاسية على الاقتصاد التركي المأزوم بعقوبات أميركية سابقة.

رجب طيب أردوغان يعمق من خلال نهجه الابتزازي عزلة بلده بخلق عداءات مجانية تجاه دول أوروبية حليفة

ويحاول أردوغان الضغط على أوروبا بأكثر من ملف على غرار ملف اللاجئين حيث يستعمل كذلك ورقة أسرى داعش المعتقلين لديه، والذين شرع، الاثنين، في ترحيل دفعة منهم إلى بلدانهم الأوروبية، فيما يخشى الاتحاد الأوروبي عودة الجهاديين إلى أراضيه، بعد أن أظهر مخاوف من خطر المجموعات الإرهابية التي نفذت عمليات دامية في كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكيا.

وقال أردوغان إن تركيا ستواصل ترحيل جهاديين أجانب من تنظيم الدولة محتجزين لديها، إلى بلدانهم الأوروبية.

وأثار اكتشاف احتياطي من الغاز والنفط في شرق المتوسط، خلافا بين قبرص العضو في الاتحاد الأوروبي وتركيا التي تحتل القسم الشمالي من الجزيرة منذ 1974.

وفي منتصف أكتوبر اتفق الأوروبيون على فرض عقوبات بسبب أنشطة التنقيب غير الشرعية.

ووقّع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، الاثنين، الإطار القانوني الذي يسمح للتكتل بفرض عقوبات على تركيا على خلفية أنشطة التنقيب عن الغاز التي تقوم بها قبالة سواحل قبرص.

تجاهل النداءات الدولية والأوروبية

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الخطوة لإظهار حزم أكبر في وجه التعنّت التركي في ما يتعلق بالتنقيب عن الغاز والنفط، وتحاول تركيا فرض الأمر الواقع بالتنقيب في مناطق يعتبرها الاتحاد تابعة لقبرص العضو فيه.

وستشمل العقوبات حظر الدخول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي وتجميد أصول، بالإضافة إلى ذلك سيحظر منح قروض لأشخاص أو كيانات مدرجة على اللائحة.

والمرحلة الثانية ستتضمن تسمية هؤلاء الأشخاص أو الكيانات المستهدفة، لكن الإجراء يمكن أن يستغرق وقتا، ولم يقدم الدبلوماسيون الأوروبيون برنامجا زمنيا لنشر لائحة أولى.

ويرى مراقبون أن أردوغان يعمق من وراء نهجه الابتزازي عزلة بلده بخلق عداءات مجانية تجاه دول أوروبية حليفة، فيما تحيط بأنقرة عقوبات أوروبية وأخرى أميركية من شأنها أن تفاقم أزمة الاقتصاد التركي.

وتدهورت علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا العضو في حلف الناتو بعد تعثر مسعى أنقرة المستمر منذ سنوات للانضمام للاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري في العالم. ومع حملة أردوغان على المعارضين والصحافيين وسلطاته الرئاسية الكاسحة الجديدة التي يقول الاتحاد الأوروبي إنها تفتقر للقيود والتوازنات.

وتقول العديد من دول الاتحاد إن تركيا لم تعد مؤهلة لأن تكون مرشحة لعضوية في الاتحاد الأوروبي بسبب عدم التزامها بمعايير الديمقراطية، فضلا عن عدم التزامها أيضا بالقوانين الدولية.

جدل في ألمانيا بشأن دواعش أعادتهم تركيا

برلين – طغت الانقسامات على مواقف الساسة في ألمانيا حول مدى استعداد البلاد لاستقبال ألمان يشتبه في انتمائهم لتنظيم داعش، وذلك بعد أن شرعت أنقرة في إعادة الدواعش المعتقلين لديها إلى بلدانهم.

ويأتي ذلك غداة إعلان خبير الشؤون الداخلية في الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني، الذي تنتمي إليه المستشارة أنجيلا ميركل، أرمين شوستر، أن بلاده مستعدة على النحو الكافي لعودة هؤلاء الألمان، حيث قال شوستر في تصريحات لشبكة "إيه. آر.د" الألمانية الإعلامية، الثلاثاء، إنه أصبح من الواضح أن هؤلاء الألمان يريدون العودة في وقت ما، وأضاف "من الواضح بالنسبة لنا أننا نريد رؤية أي خطير أمنيا في الحبس وليس طليقا".

وذكر شوستر أن وكالة الاستخبارات الخارجية الألمانية "بي. إن.دي" تعلم بأمر خطيرين أمنيا مشتبه بهم، وقال "كل عائد ستستقبله سلطات الأمن في المطار وستستجوبه بعد ذلك على نحو مكثف"، مضيفا في المقابل أنه لن يكون من السهل دائما إثبات مشاركة أحد الخطيرين المشتبه بهم في عمليات قتالية لدى داعش.

ومن جانبه، انتقد نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الحر، شتيفان توماه، في تصريحات لإذاعة ألمانيا عدم وجود إجراءات موحدة حتى الآن لاستعادة أنصار داعش الألمان، وأكد أن "الحكومة أزاحت الموضوع من أمامها، ووضعت رأسها في الرمال".

وأضاف أنه لا يمكن ممانعة عودة مواطنين ألمان إلى بلدهم، إلا أن هناك حاجة إلى خطة لتنظيم الأمر وإدارته دون فزع.

وفي المقابل، انتقدت نائبة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "اليسار"، سيفيم داجدلين إعدادات الحكومة لعودة أنصار داعش الألمان.

وقالت داجدلين إنه لم تتوفر حتى الآن معلومات عن الجرائم التي ارتكبها أنصار داعش الألمان على الأراضي السورية، مضيفة أنه سيكون من الصعب للغاية ملاحقتهم جنائيا دون هذه المعلومات، محذرة من عدم تمكن سلطات الأمن من إيداع هؤلاء الأفراد السجن فور وصولهم إلى البلاد بسبب عدم امتلاكها أدلة كافية ضدهم.

وكانت تركيا قد أعلنت الاثنين ترحيل سبعة ألمان مشتبه في انتمائهم لداعش مع طفلين إلى ألمانيا خلال هذا الأسبوع.

وهذه المرة الأولى التي يعود فيها إسلاميون مسلحون ألمان إلى موطنهم بهذه الطريقة.

وعاد العشرات من أنصار داعش الألمان خلال الأعوام الماضية بطرقهم الخاصة، وتمت محاكمة الكثير منهم بعد ذلك.